قناة الإخبارية تُدين جرائم ال سعود

لم تجرِ خطة قناة الإخبارية السعودية التابعة للسلطات كما يجب، أساءت القناة – ومن خلفها – التقدير. فالحلقة التي كان مقرراً لها أنه تُثير "الرعب" في نفوس الناشطين الحقوقيين والمعارضين السلميين، انقلب مفعولها وأثارت موجاتٍ من الاستنكار والسخرية والإدانة، بعد انتشار المقطع الذي يتحدّث فيه الغيدان مع أحد معتقلي الرأي، ما دفع قناة الإخبارية السعودية إلى حذف المقاطع عن قناتها على "اليوتيوب" وحسابها في "تويتر".

يُحاور صلاح الغيدان أحد معتقلي الرأي الذين اعتُقلوا تعسفياً بسبب تغريداتٍ في "تويتر"، ضمن إحدى حلقات برنامجه "النقطة العمياء"، والذي بحسب تعريف المسؤولين عن إعداده هو برنامج "يوضح المعلومات الصحيحة التي تلامس الواقع المعيشي في المجتمع السعودي".

ويعرّف الغيدان الفقرة بأنها فقرة اعترافات لمرتكبي "جرائم المعلوماتية"، ليظهر أثناء حديثه مع المعتقل المخفيّ الوجه، أنّ الجريمة هي تغريدة!

ببساطةٍ يطرح الإعلامي سؤاله ويتلقّى جواب المعتقل الذي بدا أنه فُرِض عليه، لينتقل إلى سؤالٍ آخر وفي صوته نبرة الرضا والفخر بالجواب الذي تلقّاه.

يسأل الإعلامي: "ما هي قضيّتك؟" ليجيب المعتقل بلا تردد: "قضيّتي تغريدة"، وتتالى أسئلة الإعلامي الواضحة والأجوبة الصادمة التي تُدين السلطات لا المعتقل، ليسأله السؤالين اللذين شكّلا دليلاً صارخاً على استبداد السلطات وقمعها وأشعلا موجة إدانة واسعة للنظام.

السؤالان اللذان سألهما الإعلامي للمعتقل هما: "أول مرة تدخل السجن بسبب تغريدة؟" و "هل كنت تتوقع إن ممكن تغريدة تودّيك السجن؟"، وقد ضجّت وسائل التواصل بالمقطع الذي يتضمّن هذين السؤالين، نظراً لأنهما يوضحان ببساطة أسلوب تعامل السلطات مع حرية التعبير عن الرأي وحق المواطنين في ممارسة هذه الحرية.

ومن جملة الأسئلة الصادمة التي تلقّى الإعلامي جوابها دون أي دهشة، ومرّت مرور الكرام وكأنّ مضمونها لا يستدعي الاستنكار أو حتى الاستغراب، هو السؤال عمّا إذا كان داخل السجن أشخاص معتقلون لأنهم غرّدوا بأسماءٍ مستعارة، وعن مدة سجنهم، ليأتي الجواب الصادم هو أنّ مدة سجنهم تصل إلى 15 سنة.

15 سنة تسرقها السلطات السعودية من شبّانٍ في مقتبل أعمارهم، لأنّهم خالفوها الرأي، أو لأنهم طالبوا بحقوقٍ هي بديهيات مسلّمٌ بها في كل الدول. فخلف قضبان السجون السعودية الآلاف من معتقلي الرأي المحكومين بالسجن لسنواتٍ طويلة أو بالإعدام، أو حتى يقبعون منذ سنوات خلف القضبان بلا محاكمة.

هذه الحلقة هي دليلٌ على الاعتقال التعسفي الذي يتعرّض له الآلاف من الناشطين الحقوقيين والمعارضين السلميين وأصحاب الرأي، من قِبل السلطات السعودية.

يُذكَر أنه أفادت بعض الأنباء غير المؤكدة بشكلٍ نهائي، عن استدعاء وزير الإعلامي حديث التعيين سلمان الدوسري، من قبل محمد بن سلمان على خلفية الحلقة التي عُرِضت، ونظراً للبلبة التي قد تُثيرها وخوفاً من تبِعاتها.